استعراض: خلدون البرغوثي

علاقات إسرائيل الدولية:

السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات

تحرير: عاطف أبو سيف

تأليف: مجموعة من الباحثين

إصدار: مدار "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"

سنة الإصدار: ٢٠١٣

عدد صفحات الكتاب: ٦٤٧

عدد الفصول: ستة وعشرون

تقديم

يسعى قادة إسرائيل دائما إلى ترسيخ ما يسمونه "شرعية وجودها" من خلال إقامة شبكة علاقات دولية تؤمّن لها محيطا من الأصدقاء على مستوى العلاقات الثنائية مع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية لضمان توفير الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والعسكري. فقادة إسرائيل وضعوا لأنفسهم مهمتين بعد قيامها: بناء الدولة، وإيجاد موقع لها في العالم لمواجهة أي عزلة قد تُفرض عليها.

هذه القضية يتناولها كتاب "علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات"، الذي حرره د. عاطف أبو سيف وشارك أيضا في وضع فصوله الستة والعشرين مع ثلة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين والدبلوماسيين، وهم حسب ترتيب فصوله: د. أماني القرم، الباحث عبد الغني سلامة، الباحث والكاتب داود تلحمي، د. ارترو مارزوني ود. مارشيلا سيموني، د.عدنان أبو عامر، الدبلوماسي مأمون سويدان، د. مهند مصطفى، د. أيمن يوسف، د. محمد فايز فرحات، د. فادي نحاس، الدبلوماسي محمد أبو دقة، د. أحمد قنديل، د. أماني الطويل، السفير علي

القزق، السفير نبيل الرملاوي، الباحث الاقتصادي حكمت عاشور.

الكتاب الذي أصدره ("مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية) عام ٢٠١٤، جاء في ٦٤٧ صفحة من القطع الكبير، وستة أبواب، يعالج خمسة منها علاقات إسرائيل بدولة أو بمجموعة من الدول حسب موقعها الجغرافي، فيما يتناول الفصل السادس علاقاتها مع المنظمات الدولية وعلاقاتها التجارية الدولية.

ويتميز الكتاب بكونه مرجعا شاملا يقدم ما لم تتطرق إليه دراسات سابقة، لأنها كانت محددة ومحدودة، بتناولها إما جوانب محددة أو دولا معينة، أو حقبا زمنية وأزمات بعينها أو رؤساء حكومات أو رؤساء محددين.

فصول الكتاب، ومحاور العلاقات الدولية لإسرائيل، التي عالجها الكتاب:

الولايات المتحدة/ د. أماني القرم

شكل نجاح الحركة الصهيونية ومؤسساتها في التغلغل في الولايات المتحدة أداة لجعل الحركة ذات تأثير كبير في توجيه السياسة الأميركية لصالح إسرائيل. ولإدراك الحركة الصهيونية سرعة تداول الحكم بين الجمهوريين والديمقراطيين نأت عن الانحياز لأحد الحزبين.

وتعدد القَرم، محددات العلاقة بالعوامل التالية:

١. البعد الديني: فمعظم المهاجرين الأوروبيين إلى العالم الجديد بروتستانيو المذهب ويؤمنون بأساطير صهيونية وتوراتية.
٢. البعد الاستراتيجي: احتواء الاتحاد السوفييتي (سابقا)، وتدفق النفط، وأمن إسرائيل.
٣. اللوبي الصهيوني.

وتشير إلى أربع مراحل مرت بها العلاقات السياسية:

- التعاطف الإنساني والأخلاقي ١٩٤٨-١٩٦٧.
- التحالف الاستراتيجي ١٩٦٧-١٩٩٠.
- ما بعد عملية السلام.
- عهد باراك أوباما.

ترى الباحثة أن علاقة واشنطن بتل أبيب لا ترتبط بالشخوص، بل بمؤسسة الرئاسة والكونغرس وحسابات الأمن القومي، التي تعمل على تأكيد الترابط والالتزام الأميركي بإسرائيل.

وحول العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية، تشير الباحثة إلى أن اتفاقية التجارة الحرة (١٩٨٥) بين الولايات

المتحدة، وضمانات القروض والمنح الأميركية ساهمت بشكل كبير في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تقضي اتفاقية التجارة مثلا بجعل العلاقة التجارية بين الطرفين مثل العلاقة بين ولايتين أميركيتين. والولايات المتحدة هي أكبر شريك اقتصادي لإسرائيل، وإسرائيل أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأميركية منذ عام ١٩٦٧، والأكبر منذ الحرب العالمية الثانية (١١٥ مليار دولار).

علاقات أميركا بإسرائيل متينة وتبادلية المنفعة، والخلافات بينهما تحل بسرعة، ولا تؤثر على الموقف الأميركي الداعم لها بسبب تطابق المصالح الاستراتيجية، وهي: الحدّ من نفوذ إيران، ومحاربة "الإرهاب"، وضمان تفوق إسرائيل، وحل القضية الفلسطينية بما لا يمس مصالح إسرائيل.

كندا والمكسيك/ عبد الغني سلامة:

تداخل العلاقات والتعاون المشترك والاتفاقيات بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة، تدفع كندا إلى التبعية لها والمكسيك إلى التقارب معها، وبالتالي تحديد طبيعة علاقتيهما مع إسرائيل.

تتفوق كندا في المصالح المشتركة والاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل على المكسيك ذات العلاقات الأقل تداخلا.

الحكومة الحالية بقيادة ستيفن هاربر حولت دفة السياسة الكندية نحو إسرائيل بشكل تجاوز ما كان يحلم به اللوبي الصهيوني.

يشكل يهود كندا أداة ضغط على السياسة الخارجية الكندية.

أما في المكسيك فرغم صغر عددهم فإنهم يلعبون دورا مهما في تسويق وجهة النظر الإسرائيلية.

بين إسرائيل وكندا علاقات عسكرية وأمنية واستخبارية مميزة، وتصدر إسرائيل لكندا السلاح. أما المكسيك، فمستوى التعاون ينحصر في تدريب الشرطة على حرب العصابات، وتصدير أسلحة إسرائيلية لها.

بلغ حجم التبادل التجاري بين كندا وإسرائيل عام ٢٠١١ نحو ١,٢ مليار دولار. وتتمتع الصادرات الإسرائيلية بميزات ضرائبية في كندا بفضل اتفاقية التجارة الحرة عام ١٩٩٦. وبلغ حجم التجارة بين إسرائيل والمكسيك عام ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليون دولار.

علاقات إسرائيل بكندا في المجالات العلمية قوية ولا يمكن مقارنتها بالعلاقات مع المكسيك، وبينهما اتفاقيات في مجالات الطاقة والأمن والتنمية والابتكارات التكنولوجية والتعاون الثقافي والأكاديمي والصناعي والأمن القومي.

أميركا اللاتينية والكاريبي/ داود تلحمي:

يمكن تقسيم علاقات أميركا اللاتينية وإسرائيل إلى مرحلتين أساسيتين: الأربعينيات حتى مطلع السبعينيات، ومرحلة التحول في السبعينيات.

وشكلت المرحلة الأولى الفترة الذهبية بالنسبة للحركة الصهيونية، فمثلا كان ثلث المصوّتين مع قرار التقسيم عام ١٩٤٧ في الأمم المتحدة من دول أميركا اللاتينية.

وحتى عام ١٩٧٢ كان هناك ١٤ من دول أميركا اللاتينية لها ممثليات دبلوماسية في إسرائيل.

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأ الموقف في أميركا اللاتينية من إسرائيل يتراجع، ثم تطور لاحقا بفوز القوى اليسارية في الانتخابات، فسعت الأنظمة الجديدة للتخلص من السطوة الأميركية، ما يعني تقييم علاقتها مع إسرائيل.

بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ والحروب التي استهدفت غزة قطعت فنزويلا وبوليفيا علاقاتها مع إسرائيل، كما ولاحقا نيكاراغوا في ٢٠١٠ بعد الهجوم الإسرائيلي على السفينة التركية مرمرة.

وفي عام ٢٠١٢ صوتت ٢٥ دولة لاتينية مع "منح فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة"، امتنعت خمس دول، وصوتت بنما ضد القرار.

النفط استيرادا والسلاح تصديرا هما أبرز عنصرين في العلاقات الاقتصادية بين دول أميركا اللاتينية وإسرائيل، ثم السلاح، والتكنولوجيا المتقدمة والخبرات الزراعية والماس المصقول.

بريطانيا وفرنسا وألمانيا/ د. عاطف أبو سيف:

بريطانيا هي صاحبة فكرة وجود دولة إسرائيل، وأصدرت "وعد بلفور" في ١٩١٧ وفرضت تنفيذه بصكّ الانتداب عام ١٩٢٢.

فرنسا التزمت بضمان التفوق العسكري الإسرائيلي بعد النكبة وحتى حرب ١٩٦٧، بما فيه السلاح النووي.

ألمانيا أثرت من خلال الهولوكوست في موضوع إقامة إسرائيل: هجرة اليهود، والتمويل (تعويضات الهولوكوست).

بالنسبة لإسرائيل هذه الدول هي أهم ثلاث قوى أوروبية؛ فبريطانيا وفرنسا نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن، والدولة الثلاث تشكل شبكة أمان مالية وعسكرية، وطوقا لإخراج إسرائيل من العزلة العربية.

حافظت بريطانيا على دعم إسرائيل سياسيا وأمنيا، لكن مواقف إسرائيل من عملية السلام أدت إلى اتخاذ لندن خطوات غير معتادة كالامتناع عن التصويت على طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة، بدلا من التصويت ضده، لكنها أكدت على التزامها بأمن إسرائيل وتميز علاقاتها.

كانت فرنسا من أوائل من أقام علاقات مع إسرائيل، وعملت على تعميقها حتى عام ١٩٦٧، حين أوقف الرئيس تشارلز ديغول (١٩٥٨-١٩٦٩)، دعم إسرائيل العسكري وخفض مستوى العلاقات بها، وطور العلاقات الفرنسية العربية. بعد ديغول اتبع الرؤساء الفرنسيون سياسة "ثنائية الوجه"؛ علاقة معقولة مع إسرائيل، وتطوير للعلاقات مع العرب. وكانت فترة حكم نيكولا ساركوزي دافئة جدا مع إسرائيل، لكنه انتقد سياسات نتنياهو الاستيطانية. أما في حكم فرانسوا هولاند فصوتت فرنسا لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة.

واعتبرت ألمانيا أن إسرائيل هي إحدى قنواتها لتطبيع علاقاتها عالميا بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل ذلك بالدعم المادي. رسميا بدأت العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وإسرائيل عام ١٩٦٥.

أثارت سياسة إسرائيل الاستيطانية قلق ألمانيا، فامتنعت عن التصويت في قرارات تدين الاستيطان في الأمم المتحدة.

وتعتبر بريطانيا وفرنسا وألمانيا من أكبر مزودي إسرائيل بالسلاح بعد أميركا. تاريخيا وفّرت بريطانيا التدريب والسلاح قبل قيام إسرائيل واستمرت بذلك بعدها. ثم توقفت عام ١٩٨٢، لتستأنف بعد اتفاقية أوسلو، وللتوقف بعد حرب غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

أما فرنسا فيعود لها الفضل في تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي ببناء مفاعل ديمونا. ويمكن تقسيم تاريخ التعاون العسكري الفرنسي الإسرائيلي إلى ثلاث فترات:

- ١٩٤٨ – ١٩٦٧: وتميزت بالدعم في مجال السلاح والخبرات التصنيعية.
- ١٩٦٨ – ١٩٩٣: وتوقف خلالها الدعم العسكري الفرنسي لإسرائيل.
- ١٩٩٣ فما بعد: تزويد إسرائيل لفرنسا بالتكنولوجيا العسكرية الدقيقة.

وفيما يتعلق بألمانيا، فلم يتوقف الدعم العسكري لإسرائيل في أي وقت، وأبرز سلاح صدرته ألمانيا لإسرائيل هو غواصات "دولفين" القادرة على حمل صواريخ نووية، ويبلغ عددها ثماني غواصات.

بلغت قيمة التبادل التجاري بين بريطانيا وإسرائيل عام ٢٠١١ نحو ٦ مليار دولار. وهناك ٣٠٠ شركة إسرائيلية تستثمر في بريطانيا، كما أن هناك شركات بريطانية كبرى تستثمر في إسرائيل.

أما قيمة التبادل التجاري بين فرنسا وإسرائيل فتجاوزت ٣ مليارات دولار.

ألمانيا هي الشريك الثاني اقتصاديا لإسرائيل بعد الولايات المتحدة، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو ٦,٥ مليار دولار.

دول أوروبا الجنوبية (البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، مالطا، قبرص)/ارتورو مارزانو – مارسيلا سيموني:

خضعت البرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان ومالطا وقبرص لنظم سياسية مختلفة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، لذلك تباينت مواقفها وعلاقاتها مع إسرائيل، لكن السمة العامة لسياساتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تراوحت بين الحياد والعلاقات الباردة إلى الانحياز للموقف العربي الذي بدأ منذ منتصف السبعينيات.

تباينت علاقات إيطاليا بإسرائيل عن باقي الدول الخمس الأخرى، من ناحية الصعود والهبوط، فهذه العلاقة لم تصل إلى حدّ التوتر، لأن الموقف الإيطالي لم يكن مؤيدا للعرب بشكل مفتوح.

يقسم كاتبا هذا الفصل طبيعة علاقات دول أوروبا الجنوبية بإسرائيل لفترات زمنية:

١. تأسيس إسرائيل وأول خمس سنوات: وحدها اليونان كانت عضوا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وصوتت ضد قرار التقسيم.

إيطاليا اعترفت بإسرائيل واقعيا عام ١٩٤٩ وقانونيا ١٩٥٠، لكنها حافظت على سياسة منخفضة معها، أما اليونان رغم اعترافها بإسرائيل عام ١٩٤٩ وإقامتها علاقات عام ١٩٥٢، لم تطور هذا الاعتراف حتى عام ١٩٩١.

أقامت إسبانيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٦٠، والبرتغال اعترفت بإسرائيل فعليا عام ١٩٥٨ وقانونيا عام ١٩٧٧، ولم يطور البَلدان علاقاتهما مع إسرائيل خوفا من المقاطعة العربية.

كانت اليونان في حرب ١٩٥٦ أقرب إلى مصر من إسرائيل. بعد ١٩٦٧ بدأت إسبانيا والبرتغال بالاقتراب منها. أما قبرص فأقامت علاقات معها عام ١٩٦٠، ومالطا عام ١٩٦٤.

٢. موقف مؤيد للعرب في السبعينيات: اقتربت إيطاليا من العرب بعد حرب الأيام الستة، إسبانيا حافظت على مستوى العلاقات نفسه، البرتغال واليونان كانتا أقرب إلى إسرائيل، أما اليونان فكان حكم الجنرالات فيها متعاطفا مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

في حرب ١٩٧٣ منعت إيطاليا واليونان طائرات المساعدات الأميركية لإسرائيل من الهبوط في مطاراتها، لكن البرتغال سمحت بذلك. بعد سقوط الديكتاتورية صوتت البرتغال مع القرار ٣٣٧٩ في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ والذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العرقي، وصوتت قبرص ومالطا إلى جانب القرار، وصوتت إيطاليا ضده، وامتنعت اليونان وتغيبت إسبانيا.

٣. من الثمانينيات حتى أوسلو: عزز قرار المجلس الأوروبي عام ١٩٨٠ تبني إعلان البندقية الذي اعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، عزز التزام دول جنوب أوروبا تجاه الفلسطينيين.

٤. تطور العلاقات:

ظهرت في إيطاليا أحزاب جديدة عملت على التقارب مع إسرائيل، وانعكس في التعاون الاقتصادي والعلمي والعسكري، وفي امتناع إيطاليا عن التصويت مع انضمام فلسطين إلى اليونسكو عام ٢٠١١. وامتنعت البرتغال عن التصويت، وصوتت اليونان وإسبانيا ومالطا مع الطلب. ورغم أن تدهور علاقات تركيا بإسرائيل أدى إلى اقتراب قبرص منها بشكل كبير، لكن قبرص صوتت مع انضمام فلسطين لليونسكو. وتقاربت اليونان وإسرائيل.

شمال أوروبا/ د. عاطف أبو سيف:

تضم هذه المنطقة كلا من بلجيكا والنمسا والنرويج وسويسرا والدنمارك وهولندا وفنلندا والسويد وإيرلندا وآيسلندا ولكسمبورغ وليختنشتاين.

شكلت هذه الدول الامتداد الأوروبي للمعسكر الغربي في مواجهة أوروبا الشرقية. وهي باستثناء النرويج وسويسرا وآيسلندا، أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكانت داعمة لطموحات الحركة الصهيونية، باستثناء النمسا بحكم علاقتها مع ألمانيا النازية.

وتعتمد علاقة إسرائيل مع هذه الدول على العلاقات الاقتصادية القوية، التكامل العسكري والعلمي، عقدة الذنب تجاه يهود أوروبا، وكونها مخرج إسرائيل من العزلة.

اعترفت آيسلندا بإسرائيل عام ١٩٤٨ والنمسا وسويسرا وهولندا والنرويج وفنلندا عام ١٩٤٩، إيرلندا الشمالية كانت أكثر هذه الدول انتقادا لإسرائيل رسميا وشعبيا، ولم تعترف بها حتى عام ١٩٦٣، وأقامت علاقات دبلوماسية عام ١٩٧٥ وفتحت سفارة في تل أبيب عام ١٩٩٦. وفتحت السفارة الإسرائيلية في دبلن بعد فتح مكتب لمنظمة التحرير عام ١٩٩٣.

السويد هي الدولة الثانية الأكثر انتقادا لإسرائيل. في عام ١٩٦٧ –قبل الحرب– وجه رئيس الوزراء السويدي اولوف بالمه خطابا انتقد فيه إسرائيل بشدة، وطوّر علاقات بلاده مع م.ت.ف في ١٩٧٤.

تجاهلت النمسا قضايا تعويض اليهود بسبب دورها في الحرب العالمية الثانية، وحافظت على علاقات جيدة مع الفلسطينيين، فاستقبلت عرفات عام ١٩٨٠، وفتحت مكتبا للمنظمة. وفي عام ٢٠٠٠ قطعت إسرائيل علاقتها بالنمسا بعد فوز حزب الحرية اليميني بالانتخابات النيابية، لكن العلاقات استؤنفت على مستوى منخفض بعد ٣ سنوات.

اتسمت علاقات آيسلندا بإسرائيل بالدفء في السنوات الأولى من عمرها، فكان الرئيس الآيسلندي اسجير اسجيرسون أول رئيس أجنبي يخطب في الكنيست عام ١٩٦٦. كما رفضت آيسلندا الاعتراف بـ م.ت.ف ممثلا للشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير المصير. تغير موقف آيسلندا فانتقدت إسرائيل بشدة ورفضت استقبال بعض وزرائها، واتهمت تل أبيب بممارسة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين.

يقع مقر الاتحاد الأوروبي في بلجيكا، لذلك لها دور فاعل في طبيعة القرارات الأوروبية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. شهدت السنوات العشر الأخيرة توجها لدى نشطاء لمحاكمة قادة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب مستفيدين من القانون البلجيكي، وكاد يتم اعتقال ارئيل شارون ورئيس أركانه رفائيل ايتان عام ٢٠٠٣ بهذه التهمة، لكن المحكمة العليا رفضت اعتقالهما لأن القانون يمنع ذلك وهما على رأس عملهما.

من ناحيتها اتهم وزير خارجية لوكسمبورغ إسرائيل بتحويل غزة إلى سجن كبير، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى تجميد علاقته معها.

في النرويج بدأ التعاطف مع إسرائيل عام ١٩٤٩. كما اعتبرت النرويج القدس عاصمة فعلية لإسرائيل. وبدأ التغير في موقف أوسلو مع تأييد وزير خارجيتها للقرار ٢٤٢، وتبنيه موقف ضم منظمة التحرير لأي تسوية مستقبلية، ثم ضرورة إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران. ثم دورها الأكبر في التوصل لاتفاقية أوسلو.

ترى سويسرا أن حل الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يقوم على إعطاء الفلسطينيين دولتهم. في حين ترى فنلندا أن حل الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يكون مدخله إقامة دولة فلسطينية.

هولندا والدنمارك هما الأقرب لإسرائيل. ففي عام ٢٠١٢ رفضت هولندا عضوية فلسطين في اليونسكو، كما طالب برلمانها بالاعتراف بإسرائيل دولة لليهود. الدنمارك من أقوى المدافعين عن تل أبيب على طاولة الاتحاد الأوروبي.

روسيا/ د. عدنان أبو عامر:

اعترف الاتحاد السوفييتي بإسرائيل عام ١٩٤٨، لكنه ظل عدوا بالنسبة لها لمساندته الحق العربي وتسليح الدول العربية. وبعد تفجير مقر البعثة السوفييتية في تل أبيب عام ١٩٥٣ قطعت موسكو علاقاتها بها. وتجدد قطع العلاقات بعد حرب ١٩٦٧، واستؤنفت عام ١٩٨٧ قنصليا، وعام ١٩٩١ بشكل كامل.

تسعى إسرائيل من خلال التقارب مع روسيا لإقناعها بعدم جدوى تصدير التقنيات النووية لإيران.

كانت لهجرة مليون يهودي روسي بين ١٩٩٠–٢٠٠٨ إلى إسرائيل آثار عميقة اجتماعيا وسياسيا، حيث شكلوا كتلة تثير اهتمام روسيا.

مرت علاقات روسيا (الاتحاد السوفييتي) بإسرائيل بثلاث مراحل:

١٩٤٨–أواخر الستينيات: سعت إسرائيل إلى توسيع نطاق الاعتراف السوفييتي بها لمحاصرة العرب.

السبعينيات والثمانينيات: فترة قطيعة بين تل أبيب وموسكو.

ما بعد الحرب الباردة: وسعت إسرائيل علاقاتها مع روسيا.

أدى وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم عام ٢٠٠٠ إلى أزمة مع إسرائيل بعد تطهيره الكرملين من رموز الصهيونية، رغم ذلك واصلت إسرائيل سعيها لتعميق علاقتها بروسيا.

تتعدى العلاقات الروسية الإسرائيلية المجالات التجارية والثقافية والعلمية والزراعية، إلى تجارة المعدات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخبارية. ويشكل الملف الإيراني والعلاقات مع سورية محور الخلاف بينهما، وبلغ ذروته حين قررت روسيا بيع إيران منظومة (اس ٣٠٠) المضادة للطائرات.

جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة في أوروبا/ مأمون سويدان:

كانت إسرائيل من أولى الدول التي اعترفت بالجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، وسارعت إلى إقامة علاقة دبلوماسية متطورة وتعاون معها، سياسيا واقتصاديا وتجاريا وعلميا وصحيا وثقافيا وأحيانا أمنيا وعسكريا. وأبرز هذه الدول، أوكرانيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، إستونيا، لاتفيا، بيلاروسيا، ليتوانيا، مولدوفا.

سعت هذه الدول للتقرب من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال إسرائيل. ومارست الأخيرة الابتزاز السياسي باتهام دول مثل مولدوفا وليتوانيا وإستونيا بالتورط في "المحرقة". كما هاجر إلى إسرائيل مئات الآلاف من يهود هذه البلاد. تلعب علاقة هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي بحكم عضويتها فيه وفي الناتو (لاتفيا، مولدوفا، إستونيا) دورا في طبيعة علاقاتها بإسرائيل من باب الالتزام بسياسات الاتحاد تجاهها. بالمقابل، لا تزال روسيا تتمتع بنفوذ عسكري واقتصادي هائل على معظم هذه الدول.

أوكرانيا: أولى الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في أواخر ١٩٩١، وعلاقات تعاون في مجالات متعددة.

أرمينيا: أقامت العلاقات مع إسرائيل عام ١٩٩٢، وبينهما اتفاقيات في مجالات الصحة والثقافة والعلوم والاستثمارات والرياضة.

أذربيجان: اعترفت إسرائيل باستقلالها عام ١٩٩١ وفتحت سفارة في باكو عام ١٩٩٣، لكن أذربيجان لم تفعل المثل تحسبا من تصويت الدول الإسلامية ضدها في نزاعها مع أرمينيا.

جورجيا: تبادلت الاعتراف مع إسرائيل وفتحتا سفارات عام ١٩٩٢.

إستونيا: اعترفت إسرائيل باستقلالها عام ١٩٩١، وفتحت سفارة في إسرائيل عام ٢٠٠٩. ووقعت اتفاقيات تعاون.

لاتفيا: تبادلتا الاعتراف الدبلوماسي عام ١٩٩٢ وافتتحتا سفارات عام ١٩٩٥. ووقعتا اتفاقيات في مجالات عدة منها الدفاع المشترك.

بيلاروسيا (روسيا البيضاء): أقامت علاقات مع إسرائيل عام ١٩٩٢، وفتحت السفارات عام ٢٠٠٠.

ليتوانيا: اعترفت إسرائيل بها عام ١٩٩١ وأقيمت علاقات كاملة في العام التالي.

مولدوفا: اعترفت إسرائيل بها عام ١٩٩١، وتبادلتا افتتاح البعثات الدبلوماسية عام ١٩٩٢ ووقعتا اتفاقيات تعاون عديدة.

وسط أوروبا وشرقها: عالم إسرائيل الجديد/ د. عاطف ابو سيف:

بعد حرب ١٩٦٧ قطعت دول منطقة وسط أوروبا وشرقها (بولندا وهنغاريا والتشيك ورومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وكرواتيا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك والبانيا والجبل الأسود وسلوفينيا وكوسوفو)، علاقاتها مع إسرائيل. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي رأت هذه الدول أن تقربها من الولايات المتحدة يقتضي تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. بالنسبة لإسرائيل فتحت العلاقات مع هذه الدول فرصا جديدة تعزز قوتها واستقرارها، لذلك يهيمن التعاون العسكري على باقي العلاقات.

ازدهرت العلاقات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية مع هذه المجموعة عن طريق الاتفاقيات والتعاون التجاري. وتجاوزت واردات إسرائيل من بعض هذه الدول نحو ١,٣ مليار دولار، فيما وصلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها نحو مليار دولار.

بشكل عام اتجهت معظم هذه الدول التي كانت قبل انهيار الاتحاد السوفييتي مؤيدة للفلسطينيين، إلى بناء علاقات مع إسرائيل على حساب الموقف الداعم للحقوق الفلسطينية، أو بالموازنة بين علاقاتها مع الطرفين.

تركيا/ د. مهند مصطفى:

رغم معارضة تركيا قرار التقسيم، إلا أنها اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩، فاعتبرت الدول العربية الاعتراف طعنة في الظهر. كانت العلاقات بين إسرائيل وتركيا سرية وتبادلتا في الستينيات المعلومات والتقنيات العسكرية والاستخبارية. في التسعينيات كانت العلاقات بينهما مميزة.

دعمت تركيا القضية الفلسطينية منذ السبعينيات، ولم تعترف بمنظمة التحرير حتى عام ١٩٧٦، لعلاقات المنظمة مع الأكراد والأرمن واليسار واليونان.

أدى وصول الإسلاميين (نجم الدين أربكان) إلى الحكم في تركيا إلى تغيير في علاقتها مع إسرائيل، فقد أدار أربكان ظهره لإسرائيل ووجه لها أكثر من اتهام بالإساءة لتركيا والسعي لإخراجها من جذورها الإسلامية. بشكل مناقض حافظ الجيش التركي على علاقات إسرائيل ببلاده، وطورها عسكريا.

تصاعد انحياز قادة حزب الرفاه الإسلامي للفلسطينيين لدرجة الدعوة إلى إلغاء كل العقود والاتفاقات مع إسرائيل بسبب ممارساتها في الأراضي الفلسطينية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢، استمرت تركيا في توطيد علاقاتها بإسرائيل لكنها ربطت بين تقدمها وتقدم عملية السلام. بعد تصاعد الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ بدأت تتجه تركيا إلى الموقف الناقد لإسرائيل، وعملت الحكومة التركية على الحد من تدخلات الجيش التركي في رسم الحياة السياسة العامة.

وفي عام ٢٠٠٤ بدأت تركيا تنوع مصادر شراء السلاح، مبتعدة عن إسرائيل. ثم تدهورت العلاقات بعد حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على غزة. فدعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب ردوغان إلى نزع مقعد إسرائيل من الأمم المتحدة.

تدهورت العلاقات بين تل أبيب وأنقرة، بعد هجوم إسرائيل على سفينة مرمرة التركية وقتل تسعة ناشطين أتراك، وتم إيصال رسائل شديدة لإسرائيل، وإلغاء صفقات عسكرية ووقف التنسيق الأمني والعسكري. كما عملت تركيا على تعزيز علاقتها مع سورية وإيران. وذهبت محاولات إسرائيل لرأب الصدع مع تركيا إدراج الرياح.

الصين/ د. أيمن يوسف

قلق إسرائيل من إمكانية تعرض تحالفها مع أميركا إلى المساس، رفع مكانة الصين وتأثيرها، خاصة على الجانب الفلسطيني، للتخفيف من حدة الخطوات السياسية الفلسطينية ضد إسرائيل في الأمم المتحدة.

بالمقابل، يثير قلق إسرائيل كون الصين مصدر السلاح الأول لإيران، ولدورها المحوري في بناء مفاعلات إيران النووية. لذلك فإقامة علاقات مع الصين تعني لإسرائيل إمكانية احتواء علاقة بكين بطهران.

فاجأت إسرائيل الولايات المتحدة والغرب باعترافها بالصين الشيوعية في وقت كان الغرب يقف مع الصين الوطنية (تايوان) في حربها ضد بكين.

بعد وفاة ماو تسي تونغ في السبعينيات بدأت الصين بالانفتاح على العالم، وبدأت مرحلة التوافق الصيني الأميركي، ومرحلة الخلاف الصيني السوفييتي، ومع توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل.

ساهمت إسرائيل في تحديث السلاح السوفييتي المتآكل لدى الجيش الصيني ما انعكس إيجابا على علاقتهما. وأقيمت علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل عام ١٩٩٢.

تسارعت العلاقات الاقتصادية والعسكرية والتجارية والثقافية في هذه المرحلة بين الصين وإسرائيل، ورغم دعم الصين لمعظم القرارات الأممية الخاصة بفلسطين، حافظت إسرائيل على علاقاتها معها لأهميتها الاستراتيجية كما أشير سابقا.

الهند/ د. محمد فايز فرحات:

رغم أن الهند رفضت قرار التقسيم عام ١٩٤٧، إلا أنها اعترفت بإسرائيل عام ١٩٥٠ وفتحت قنصلية لها في مومباي في ١٩٥٣، لكن العلاقات لم تتطور جوهريا وبقيت على المستوى القنصلي حتى عام ١٩٩٢.

أدى وجود أقلية مسلمة كبيرة في الهند إلى ضبط إيقا ع العلاقة مع إسرائيل. ورغم تفهم الهند لضرورة حلّ المشكلة اليهودية، لكنها رأت أن اعتماد اليهود على الامبريالية البريطانية يجعل من إسرائيل مشروعا استعماريا.

أعادت الهند مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانطلاق عملية السلام وتراجع دور حركة عدم الانحياز التفكير في محددات علاقتها بإسرائيل، ومع تراجع دور نفط العرب في تحديد علاقتهم بالغرب، وانطلاق عملية السلام رُفع الحرج عن الهند، فشاركت في المفاوضات متعددة الأطراف لضمان مصالحها في الشرق الأوسط، لكن مشاركتها كانت مشروطة من قبل إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وهذا ما حدث عام ١٩٩٢.

وحاولت الهند إقامة محور سياسي جديد (الهند-إسرائيل-الولايات المتحدة) ليعمل على محاربة الإرهاب الإسلامي، لكن الولايات المتحدة تحفظت على الفكرة، كي لا ينظر إليها على أنها تآمر مسيحي-يهودي-بوذي ضد العالم الإسلامي.

إضافة إلى التعاون الأمني، تعد الهند أكبر سوق للأسلحة الإسرائيلية حتى تلك التي تستخدم التكنولوجيا الأميركية.

تطور العلاقات بين الهند وإسرائيل نموذجا على قدرة الأخيرة في فصل الصراع العربي الإسرائيلي عن مسار علاقاتها الدولية.

إيران/ د. فادي نحاس:

سعت إسرائيل خلال حكم الشاه (١٩٤١-١٩٧٩) إلى توطيد علاقاتها بإيران لمحاصرة الدول العربية من ناحية، ولتشويه سمعة العرب بوصفهم بالعدائية حتى مع جيرانهم المرتبطين معهم تاريخيا ودينيا وثقافيا، وذلك لترويج فكرة أن عداء العرب لإسرائيل ليس بسبب الاحتلال، بل لعدائهم لكل ما هو غير عربي.

كانت علاقات إسرائيل بإيران حتى ١٩٧٩ قائمة دون مظاهر سيادية، وكانت السفارات تحت غطاء بعثات اقتصادية، لكن إيران اعتبرت من الدول المنتقدة لإسرائيل، فقد صوتت مع القرار الأممي ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، فيما تطورت العلاقات سرّا عسكريا وتجاريا ونفطيا وعسكريا.

بوصول الثورة الإسلامية إلى الحكم، انقطعت هذه العلاقات، وتأججت مع تشدد مواقف إيران وتطويرها -لاحقا- لبرنامجها النووي الذي تعتبره إسرائيل خطرا إستراتيجيا وكيانيا عليها. الهستيريا الإسرائيلية من السلاح النووي الإيراني (إن تمكنت من إنتاجه) غير واقعية، فما يقلق إسرائيل هو التبعات السياسية له، كوضع صعوبات أمامها في إجراء مفاوضات حرة حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، كسورية مثلا. أو أن يؤدي قلق الإسرائيليين من السلاح النووي الإيراني إلى الهجرة. وسيربك خطط إسرائيل السياسية والعسكرية، وستصبح إيران دولة مهيمنة في "اوبك". وقد يؤدي امتلاك إيران سلاحا نوويا إلى سباق تسلح نووي عربي.

تعتمد سياسة إسرائيل في منع حصول إيران على السلاح النووي بالضغط على المجتمع الدولي لتولي هذه المهمة، لكنها صعدت من لهجتها في السنوات الأخيرة من خلال "زلات لسان" مسؤوليها -ايهود أولمرت عندما كان رئيسا للوزراء- وأكد حيازة إسرائيل سلاحا نوويا، وشكلت زلات اللسان "المقصودة" خروجا عن سياسة الغموض الذرية التي تتبعها الدولة العبرية. إيران واصلت برنامجها النووي الذي تؤكد سلميته.

ويقلق إسرائيل سعي إيران لتطوير قدراتها العسكرية خاصة الصواريخ الباليستية والدفاعات الجوية القادرة على صد الهجمات الصاروخية والجوية.

من السيناريوهات المحتملة التي كانت إسرائيل تستعد لها، استسلام إيران بسبب العقوبات الدولية، لكن هذا الاحتمال بات ضعيفا لمعارضة روسيا والصين الشديدة له، [ولانطلاق المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة ٥+١ (أميركا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين + ألمانيا)].

السيناريو الثاني وهو هجوم عسكري إسرائيلي يشل قدرات إيران النووية، لكن هجوما كهذا سيؤخر البرنامج النووي الإيراني ولن يقضي عليه، في الوقت ذاته فإن إمكانيات إسرائيل العسكرية لا تسمح بشن هجوم كهذا، ولما يترتب عليه من إمكانية اضطرار الولايات المتحدة لخوض حرب إلى جانب إسرائيل ضد إيران، وهذا ما لا ترغب به واشنطن.

جمهوريات آسيا الوسطى

تضم هذه المنطقة كلا من كازاخستان، قرغيستان، طاجيكستان، تركمنستان، وأوزبكستان. معظم سكان هذه المنطقة مسلمون سنّة إلا بعض الشيعة الطاجيك. استقلت هذه الدول بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، وتكمن أهميتها بالنسبة لإسرائيل، في أنها الأقرب إليها جغرافيا في محيط علاقتها الآسيوية. لذلك فإن اعتراف هذه الدول بإسرائيل يعزز هويتها كدولة قائمة في آسيا.

أقامت هذه المجموعة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وسعت إلى تعزيز حضور وفودها في المنطقة هذه على أمل أن تكون جسر إسرائيل إلى العالم الإسلامي. لكن العلاقات لم تنعكس في موقف هذه الدول من الصراع العربي الإسرائيلي، فقد صوتت كازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان لصالح انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة. كما أن نسبة تصويت دول هذه المنطقة في القرارات المتعلقة بإسرائيل هي ١٠٠٪ ضد ما صوتت عليه إسرائيل وأميركا.

يؤمّن تغلغل إسرائيل في آسيا الوسطى نفوذا لها لكبح التوسع الإيراني في منطقة تتوسط أربع قوى نووية، هي: روسيا والصين والهند وباكستان، وربما إيران ذاتها مستقبلا. وتفتح هذه المنطقة لإسرائيل إمكانية تنويع مصادر الطاقة. كما تعتبر إسرائيل إحدى أهم الدول المزودة لكازاخستان بالسلاح والذخيرة. علما أن الأخيرة غنية باليورانيوم الذي تحتاجه إسرائيل لبرنامجها النووي. وأطلقت إسرائيل عدة أقمار صناعية من قاعدة بايكونور الفضائية في كازاخستان.

اليابان ودول الآسيان/ د. احمد قنديل:

رأت إسرائيل في اليابان و"آسيان" فرصة لبناء علاقات سياسية تكسب بها تعاطف هذه الدول في مواجهة ما تعتبره "إرهابا إسلاميا". يضم اتحاد آسيان الاقتصادي عشر دول هي: اندونيسيا

وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند سلطنة بروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا، وتأسس عام ١٩٦٧. ولهذا الاتحاد أهمية اقتصادية هائلة حيث يتوقع الخبراء أن يكون القرن الحادي والعشرين قرنا آسيويا كما كان القرن التاسع عشر بريطانيا، والعشرون أميركيا.

سعت إسرائيل من خلال اليابان والدول التي تقيم معها علاقات اقتصادية ودبلوماسية ضمن مجموعة "آسيان" مثل سنغافورة وفيتنام وتايلاند، إلى فتح خطوط اتصال مع بقية الدول، خاصة ماليزيا واندونيسيا، لكن جهودها لم تتكلل بالنجاح، وشكل تصويت ٩ من دول آسيان العشر –سنغافورة امتنعت– لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة، صفعة قوية لدبلوماسية إسرائيل.

اليابان

اعترفت اليابان بإسرائيل عام ١٩٥٢، ورفعت العلاقات من مستوى بعثات إلى سفارات عام ١٩٦٣. ورغم حصول تقارب بين اليابان وإسرائيل رفضت طوكيو فكرة توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لإيران. كما تعارض اليابان البناء الاستيطاني لتعطيله المفاوضات وانتهاكه القانون الدولي. وترى أن حل القضية الفلسطينية هو بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل.

اندونيسيا

لا تعترف اندونيسيا بإسرائيل، لكنهما حافظتا على مستوى محدود من العلاقات التجارية والسياحية والأمنية، وعندما أتيحت الفرصة لإسرائيل لبناء علاقات مع اندونيسيا من خلال الموافقة على فتح بعثة دبلوماسية اندونيسية في رام الله، وتدير العلاقات مع إسرائيل، رفضت تل أبيب منح السفير الاندونيسي فيزا للقدوم إلى رام الله، فعلقت اندونيسيا فتح القنصلية في رام الله، وقطعت كل علاقاتها بإسرائيل.

ماليزيا

تؤكد ماليزيا أنها لن تقيم علاقات مع إسرائيل إلا بعد التوصل إلى سلام شامل، ورغم ذلك تنامت علاقات تجارية بين ماليزيا والدولة العبرية.

سنغافورة

بدأت العلاقات بينهما منذ نشأة سنغافورة عام ١٩٦٩. وبينهما تعاون في مجالات الأمني والدفاع والثقافة والعلوم والتكنولوجيا.

فيتنام

وافتتحت سفارة إسرائيل في هانوي عام ١٩٩٣، والسفارة الفيتنامية في تل أبيب عام ٢٠٠٩. وتحسنت العلاقات التجارية العلاقات بين الدولتين، فعقدت اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي عام ٢٠٠٤، وتقدم إسرائيل تدريبات لتحسين قدرات فيتنام الزراعية والصحية وغيرها.

الفلبين

الدولة الوحيدة التي وافقت على قرار التقسيم بين ٣٣ دولة آسيوية عضو في الأمم المتحدة ، وبدأت علاقاتها مع إسرائيل منذ قيامها. وفتحت سفارة إسرائيل في مانيلا عام ١٩٥٨ وسفارة الفلبين في تل أبيب عام ١٩٦٢.

تايلاند

تأسست العلاقات بينهما عام ١٩٥٤ وفتحت سفارة إسرائيل في بانكوك عام ١٩٥٨، لكن لم تفتتح تايلاند سفارة لها في تل أبيب إلا عام ١٩٩٦. وجهت تايلاند صفعة لإسرائيل باعترافها بالدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

علاقات آسيان وإسرائيل العسكرية

تتعاون تايلاند مع إسرائيل استخباريا، فيما تقيم سنغافورة علاقات أمنية مميزة معها، ووقعت إسرائيل مع فيتنام اتفاقية بقيمة ١٠٠ مليون دولار لبناء مصنع للأسلحة الخفيفة.

العلاقات الاقتصادية

بلغ إجمالي التبادل التجاري بين اليابان وإسرائيل نحو ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠١٢. وسنغافورة وإسرائيل ١,٢٤ مليار دولار. وتايلاند ١,٠٢، ومع باقي الدول لم تتجاوز مليار دولار.

بقية آسيا/ محمد ابو دقة

وتضم هذه المجموعة (أفغانستان، سيريلانكا، الكوريتين، تايوان، منغوليا، بورما ونيبال).

ساهمت إسرائيل في إنهاء الحرب بين كوريا الشمالية والجنوبية من خلال مقترح قدمته عبر الصين، كما ساهم سفير إسرائيل في وضع الإطار القانوني لقرار الأمم المتحدة المتعلق بتشكيل لجنة تضم ١٤ دولة بينها إسرائيل لمراقبة السلام بين الكوريتين عام ١٩٥٠.

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين تل أبيب وسيئول عام ١٩٦٢،

وأغلقت إسرائيل سفارتها عام ١٩٧٩ لأسباب اقتصادية حسبما أعلنت، وأعيد افتتاحها عام ١٩٩٢.

ساعد اتفاق أوسلو إسرائيل على إطلاق علاقات تجارية مع كوريا الجنوبية تجاوزت في عام ٢٠١١ نصف مليار دولار. وامتنعت كوريا الجنوبية عن التصويت لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

وتكاد تتشابه ظروف إقامة إسرائيل علاقات مع باقي دول هذه المنطقة (باستثناء كوريا الشمالية وأفغانستان وبنغلادش وجزر المالديف التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل). وأبرز عقبة في وجه إسرائيل لانفتاح هذه الدول عليها هي عدم التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية. عموما بقي موقف معظم هذه الدول من القضية الفلسطينية ثابتا حيث صوتت على الاعتراف بالدول الفلسطينية في الأمم المتحدة.

إفريقيا/ د. أماني الطويل:

عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها بإفريقيا لخلق إطار داعم لها في الساحة الخلفية للدول العربية الإفريقية، ولضمان تحجيم القدرات العربية في مواجهة إسرائيل، وحرية الملاحة في البحر الأحمر، والحصول على الدعم الإفريقي ككتلة كبيرة في الأمم المتحدة.

واستغلت إسرائيل الوجود اليهودي خاصة في إثيوبيا لتوثيق علاقاتها بها، لتكون رأس حربة إسرائيل في منطقة القرن الإفريقي.

تحصل إسرائيل على حصة معتبرة من ماس الكونغو، ولها شركات نفطية تحت غطاء أميركي أو أوروبي، كما تحتكر تجارة المنتجات الغذائية في إثيوبيا وأوغندا.

لعبت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ دورا مهما في تقديم إسرائيل كخط الدفاع الأول عن الغرب، خاصة في إفريقيا، من خلال التخويف من المد الإسلامي والإيراني في تلك المنطقة.

تصدر إسرائيل الخبرات الأمنية والسلاح للدول الإفريقية، وتقدر مبيعاتها منه عام ٢٠١٢ بنحو سبعة مليارات ونص المليار دولار. ولإسرائيل وجود عسكري في تلك الدول بهدف تطويق الدول العربية ومنع نفوذها جنوبا. وتعمل إسرائيل أيضا في منطقة حوض النيل لتضعضع الأمن القومي العربي.

العالم العربي/ مأمون سويدان

تميزت علاقات الدول العربية بإسرائيل بالقطيعة، رفض وجودها على أرض فلسطين قبل ١٩٤٨، والقطيعة في شتى المجالات (في العلن) عقودا طويلة، وهذا هو الحال اليوم باستثناء مصر والأردن.

يعتبر عاما ١٩٧٨، و١٩٩٣ ، مفصليين في علاقات إسرائيل بالدول العربية. ففي الأول تم التوقع على اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر وبالتالي انتهاء القطيعة العربية مع مصر. وفي الثاني تم التوقيع على اتفاقية أوسلو، التي فتحت الباب لبعض الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وتتأثر طبيعة العلاقات العربية بإسرائيل بمستوى التطور الحاصل في عملية السلام، وبالضغوط الأميركية على الدول العربية، وبالمزاج الشعبي العربي، وشروط الانضمام للمعاهدات الدولية.

استراليا/ السفير علي القزق

تتلخص علاقات استراليا بإسرائيل في دورها المهم في دعم الحركة الصهيونية، ولاحقا إسرائيل في كل المجالات، ولم يتغير الموقف الاسترالي الداعم لإسرائيل بشكل مطلق وهو يتخلص بمقولة: "تتغير الحكومة ويبقى الانحياز".

وتقوم استراليا بتزويد إسرائيل بمعلومات التجسس عن الدول العربية والإسلامية، كما أن بينهما عددا من العقود العسكرية والاتفاقات الأمنية. واستعمل عملاء الموساد أربعة جوازات سفر أسترالية مزورة في عملية اغتيال القيادي في حماس محمود المبحوح في دبي، ولم تعترض أستراليا على ذلك.

نيوزلندا ودول المحيط الهادي الجنوبي/ السفير علي قزق:

اعترفت نيوزلندا بإسرائيل عام ١٩٤٩ متوقعة من إسرائيل تنفيذ قرار التقسيم، وأقامت علاقات دبلوماسية معها في العام ذاته. بعد ١٩٦٧ التزمت هولندا بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن خاصة ٢٤٢ و٣٣٨، وأكدت عام ١٩٨٠ التزامها بدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وضرورة إشراك منظمة التحرير في عملية السلام، معتبرة أن حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية الطريق لحل الصراع، كما اعتبرت مسألة اللاجئين مسألة سياسية، وأن بناء المستوطنات مخالفة لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، وطالبت بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

لا يوجد لنيوزلندا سفارة في تل أبيب، ولكن يوجد قنصل فخري منذ عام ١٩٩٨.

أدى الكشف عام ٢٠٠٤ عن محاولة أربعة من عناصر الموساد الإسرائيلي الحصول على جوازات نيوزلندية، واعتقال اثنين منهم إلى تدهور العلاقات مع إسرائيل. فأوقفت جميع الزيارات الرسمية، ورفضت طلب زيارة موشيه قصاب رئيس إسرائيل آنذاك لها، وطلبت من كل المسؤولين الإسرائيليين الراغبين بزيارة نيوزلندا الحصول

على تأشيرة مسبقة، وأخرت الموافقة على تعيين سفير إسرائيل الجديد، كما طلبت من مسؤوليها ووزرائها ضبط أنفسهم في إجراء الاتصالات مع السفير الإسرائيلي.

طلبت نيوزلندا من إسرائيل الاعتذار الرسمي والتعهد بعدم تكرار محاولة تزوير الجوازات، وقام وزير خارجية إسرائيل في عام ٢٠٠٥ سيلفان شالوم بتقديم الاعتذار والتعهد المطلوبين.

الأمم المتحدة/ السفير نبيل الرملاوي:

تتعامل إسرائيل مع الأمم المتحدة بناء على استراتيجية معينة، بتأييد وغطاء أميركي، وبالاستناد على محورين، الأول: يقضي بمنع الأمم المتحدة من اتخاذ أي إجراء عملي لتعزيز الكيان السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني، وتعتمد في ذلك على "الفيتو" الأميركي. ومعارضة جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها والمتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني خاصة تقرير المصير، رفض أي قرار يدين ممارساتها بحق الفلسطينيين، وعدم التعامل مع الأمم المتحدة إلا فيما لها مصلحة فيه.

أما المحور الثاني فيتمثل في إطلاق إسرائيل يدها لفعل ما تشاء بما فيه ارتكاب جرائم تعتبر مخالفات للقانون الدولي بحق الشعب الفلسطيني. والتصرف بالأرض الفلسطينية وما عليها، بما يجعلها غير قابلة لإقامة الكيان السياسي الفلسطيني عليها، ولو بارتكاب جرائم القتل والتدمير.

الاتحاد الأوروبي/ د. عاطف أبو سيف:

تعاملت أوروبا مع القضية الفلسطينية بتجاهل تام، ونظرت إلى الصراع في بداياته من خلال المنظور الإسرائيلي فقط. وبعد خمسين عاما، تحولت النظرة من اعتبار القضية الفلسطينية مشكلة لاجئين إلى مشكلة شعب له حقوق سياسية تتمثل في حق تقرير مصيره. ويعتبر بيان البندقية عام ١٩٨٠ نقطة التحول في هذا المضمار حيث نص على: عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة، وضرورة إجراء مفاوضات كأساس للحل واعتبار القرار ٢٤٢ مرجعية لذلك، وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا يحترم حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره، وإشراك منظمة التحرير في التسوية المستقبلة، وأهمية القدس في الصراع.

ورغم هذا الموقف، تطورت على أرض الواقع علاقات إسرائيل السياسية والاقتصادية والعملية والاجتماعية مع الاتحاد الأوروبي. ولم يواكب انتقاد الاتحاد لممارسات إسرائيل أي خطوات عملية على الأرض، ويعود ذلك إلى نجاح إسرائيل في الفصل بين الملف السياسي ومواقف الاتحاد السياسية من ممارساتها. [مؤخرا بدأ الموقف الأوروبي يتزحزح تجاه التهديد باتخاذ اجراءات ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية].

حلف شمال الأطلسي (الناتو)/ د. عدنان أبو عامر:

حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومقره العاصمة البلجيكية بروكسل. انشئ عام ١٩٤٩ كحلف دفاعي أوروبي–أميركي ضد الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو. وضع الحلف الشرق الأوسط ضمن اهتماماته، فطوّر علاقات عسكرية مع دول الخليج وفرض وجوده جنوبا في بحر العرب وخليج عدن، وكان له دور رقابي في منع تسلح المقاومة في فلسطين ولبنان، ووضع النفط العربي والمقدرات الأخرى هدفا لهيمنته.

سعت إسرائيل بقوة في الخمسينيات للانضمام لحلف الناتو، لكنها لم تنجح بسبب التحفظ الأميركي وقلق واشنطن من لجوء الدول العربية إلى الكتلة السوفييتية للتسلح بما في ذلك الحصول على السلاح النووي. كذلك تعاون إسرائيل وفرنسا نوويا، أحبط هذه المساعي. لذلك سعت إسرائيل للشراكة الاستراتيجية مع الحلف لكن واشنطن رفضت. بعد تطور العلاقة الإسرائيلية الأميركية بعد حرب ١٩٦٧، أرسلت الولايات المتحدة خلال حرب ١٩٧٣ مئات الدبابات وآلاف الأطنان من الذخائر لإسرائيل من مخازن حلف الناتو.

بعد عام ١٩٩٤، تقرب الناتو من إسرائيل وطوّر شراكة معها في المجالات السياسية، والاستراتيجية–الأمنية، والعسكرية–التكنولوجية، والاقتصادية.

وفيما يتعلق بقضية انضمام إسرائيل للحلف، تنقسم الآراء في إسرائيل نفسها إلى قسمين: مؤيد يرى أن انضمام إسرائيل ستكون له مزايا كثيرة سياسيا وعسكريا واقتصاديا. ومعارض يرى أن عضوية إسرائيل في الناتو ستقيد حركتها في شن حروب استباقية، وستدفع باتجاه تقديم تنازلات إقليمية في سياق الصراع العربي الإسرائيلي.

بالمقابل، يدور جدل مشابه بين أعضاء الناتو حول إمكانية قبول عضوية إسرائيل من عدمه، ويلعب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دورا في ذلك، حيث يطالب بعض أعضاء الناتو بضرورة التوصل إلى اتفاق سلام كضمان أمني قبل عرض العضوية على إسرائيل.

رغم ذلك، فإن عمق العلاقات وطبيعة التشابك بين إسرائيل وحلف الناتو تكاد تجعل إسرائيل عضوا فيه من باب الأمر الواقع.

العلاقات التجارية الخارجية: بين الاقتصاد الزراعي والاقتصاد المعرفي العسكري/ حكمت عاشور:

كانت الإنتاج الزراعي هو المهيمن على القطاعات الاقتصادية في السنوات الأولى بعد تأسيس إسرائيل، وانعكس ذلك على طبيعة الحركة التجارية تصديرا واستيرادا. حولت إسرائيل اقتصادها إلى المجال الصناعي بفضل برنامج التصنيع في أوائل الخمسينيات بمساعدة التعويضات الألمانية بعد عام ١٩٥٣ والتي بلغت حتى عام ١٩٦٥ نحو سبعة مليارات دولار، ورفعت عدد المنشآت الصناعية بين ١٩٥٥-١٩٦٥، من ٧٥٠٥ منشأة صناعية إلى ضعف ذلك. في التسعينيات تصدرت التكنولوجيا قائمة الصادرات الإسرائيلية، ومنبع التطور التكنولوجي كان الهاجس الأمني والعسكري، وسعي إسرائيل إلى حيازة الأسلحة المتطورة تكنولوجياً لتحقيق التفوق العسكري، خاصة بعد الحظر الذي فرضته فرنسا على إسرائيل بعد ١٩٦٧. فأسست المجمع العسكري الصناعي في أوائل السبعينيات وصار نواة الصناعات المدنية عالية التنقية لاحقا.

تمكنت إسرائيل من التكيف مع تطورات الاقتصاد العالمي مستفيدة من علاقاتها الأوروبية والأميركية، وانفتاح أسواق دول الاتحاد السوفييتي السابق والأسواق الأوروبية بعد انطلاق عملية السلام وإنهاء المقاطعة العربية.

خاتمة/ د. عاطف أبو سيف:

أبرز ما يلفت أبو سيف النظر إليه في خاتمة الكتاب هو غياب الاستراتيجيات والرؤى الخارجية للدول العربية المتعلقة بعلاقات إسرائيل الدولية، ورغم أنّ هذا ليس هو موضوع الكتاب الأساسي، لكن غياب هذه الاستراتيجيات في فترات مختلفة وضعفها وتراجعها في فترات كثيرة سهل مهمة إسرائيل في تحقيق نجاحات كبرى حتى في بعض معاقل التعاون العربي الدولي.

ملاحظات

لعل أبرز ما يلفت الانتباه في مجمل هذه الفصول هو التغير الجوهري الذي طرأ في علاقات إسرائيل الدولية بداية التسعينيات، فمع انهيار الاتحاد السوفييتي تمكنت إسرائيل من فتح أبواب التي كانت موصدة أمامها في تلك المنطقة المهمة بإقامة علاقات مع الدول المستقلة حديثا. وبانطلاق عملية السلام وانهيار المقاطعة العربية، فتحت الأبواب لإسرائيل شرقا في آسيا التي كانت مغلقة بوجهها سياسيا واقتصاديا، وازدهر الاستثمار الداخلي والخارجي في كل الاتجاهات، وهو ليس اقتصاديا فقط، بل سياسي وعسكري وأمني وعلمي وثقافي.

الخاسرون، لا نقاش أنهم العرب، خاصة الفلسطينيين، إذ لم تحقق عملية السلام أيا من النتائج المرجوة منها، بل على العكس، صارت إمكانيات التوصل إلى حل سلمي شبه معدومة، في حين تتمتع إسرائيل بعلاقاتها مع معظم دول العالم، حتى مع تلك التي تنتقد ممارساتها بحق الفلسطينيين، فقد نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في فصل مسار عملية السلام – الصراع العربي الإسرائيلي، عن العلاقات الثنائية –بكافة مجالاتها– مع هذه الدول، إلا ما ندر.

كتاب "علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات"، يشكل مرجعا مهما للمعنيين بهذا المجال من ناحيتين، فهو أولا يضم بين دفتيه كما هائلا من المعلومات. وثانيا فإن قائمة مراجعه التي تجاوزت ١٢٠٠ مرجع، تشكل مصدرا مهما لمن يسعى إلى التوسع، أو الدخول في تفاصيل علاقات إسرائيل بطرف أو بأكثر من طرف ممن غطاها مؤلفو هذا الكتاب.

بالنسبة للتقسيم الداخلي للفصول، فقد قسم المؤلفون تطور مجالات العلاقات زمانيا بشكل يفصل كل مجال عن الآخر. فبعد الانتهاء من قراءة الجزء المتعلق بتطور العلاقات السياسية تاريخيا، والبدء بقراءة جزء آخر يتناول العلاقات العسكرية، تحدث قفزة زمنية إلى الوراء من جديد، وهذا قد يشعر القارئ وكأنه عاد إلى بداية الجزء السابق، وذلك لطبيعة التشابك في تطور العلاقات السياسة وانعكاسه على تطور العلاقات العسكرية والاقتصادية وغيرها. ربما لو تم تناول تطور العلاقات كلها بالتوازي لكان ذلك أخف وطأة على القارئ من الانتقال المفاجئ من الوقت الحاضر في مجال العلاقات السياسية، إلى بداية العلاقات العسكرية وغيرها قبل عقود.

النقطة الأخيرة وتتعلق بالعرض هذا، الذي يفترض به أن يتضمن ملخصا للفكرة الرئيسية للكتاب وفصوله، وبحكم المساحة المحددة لهذا العرض، فلن يكون عادلا وصفه بأنه ملخّص، فكلّ فصل من فصول الكتاب تناول علاقة إسرائيل بدولة أو بمجموعة دول عن طريق عرض كمّ مكثف من المعلومات، التي تضع القارئ أمام صورة عامة –وأحيانا مفصلة بلغة الأرقام– لطبيعة هذه العلاقات. الكتاب مرجع مهم لمن أراد الاطلاع والاستفادة، لكنه لا يغني المتعمقين أو من يسعى للتخصص عن الرجوع إلى المصادر التي وفر الكتاب من خلالها كنزا حقيقيا.